مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية
اسم الكاتب: د. حاتم مهدي الدفاعي، ايهاب علي عبد الله رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7711
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i6.72

TJFPS

ISSUE 6

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية

"Opportunities and Obstacles to build Legal Rational Legitimacy in the Arab Political Systems"

Hatem Mahdi Al-Daffi [a]
Ehab Ali Abdullah Rashid [a]
College of Political Science / University of Tikrit Science [a]

د. حاتم مهدي الدفاعي [a] *
ايهاب علي عبد الله رشيد [a]
[a] كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

Article info.

Article history:
- Received 22 Apr . 2016
- Accepted 10 May. 2016
- Available online 30 June. 2016

Keywords:
- Opportunities
- Obstacles
- Legitimacy
- Rationality
- Legality
- Arab political systems

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Arab political systems are facing a multitude of crises that challenge the continuity and stability of their political systems. These systems have experienced various multidimensional crises, including economic, social, and political crises. One of the most important and prominent political crises that hinder the progress of the political system is the crisis of legitimacy, which is the main crisis in Arab political systems.

Many researchers and scholars in this field attribute the crisis of legitimacy to the weak relationship between society and the existing political system. This relationship, along with the civil society, is characterized by the abuse of power and its system, as well as its penetration in practicing oppression and violence to maintain its grip on power. Moreover, the sources from which power derives its legitimacy in Arab political systems are traditional sources that do not reflect the reality of a democratic state based on rational and legal foundations. This, ultimately, led to the shaking or collapse of legitimacy in those systems.

*Corresponding Author: Hatem Mahdi Al-Daffi, E-Mail: uotechnology.edu.iq@gmail.com
Tel: xxxx , Affiliation: College of Political Science / University of Tikrit Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 22/ نيسان /2016
- القبول : 10/ أيار /2016
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2016

الكلمات المفتاحية :
- الفرص
- المعوقات
- شرعية
- العقلانية
- الأنظمة السياسية العربية

الخلاصة : تواجه الأنظمة السياسية العربية مجموعة من الأزمات التي تشكل تحدياً أمام استمرارية واستقرار أنظمتها السياسية. ووتعد أزمة الشرعية واحدة من أهم الأزمات السياسية التي تواجه سير النظام السياسي في الأنظمة السياسية العربية.

ويعزى سبب غالبية الباحثين والمهتمين في هذا المجال إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي الحالي، والتي تتضمن السلطة والمجتمع المدني، والتي تترتب عليها تجاوزات السلطة ونظامها وتوغلها في ممارسة القهر والعنف للحفاظ على بقاءها في الحكم. وكذلك، تعتمد مصادر الشرعية التي تستمد السلطة منها في الأنظمة السياسية العربية على مصادر تقليدية لا تعكس حقيقة الدولة الديمقراطية التي تستند إلى أسس عقلانية قانونية. وربما هذا ما أدى في النهاية إلى اهتزاز أو انهيار الشرعية في تلك الأنظمة.

المقدمة

تعاني الأنظمة السياسية العربية جملة من الأزمات التي تشكل تحدياً أمام استمرار واستقرار أنظمتها السياسية، اذ شهدت الأنظمة السياسية العربية العديد من الأزمات متعددة الأبعاد والزوايا كالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ومن بين أهم وأبرز الأزمات السياسية، التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية التي تعد الأزمة الرئيسية في الأنظمة السياسية العربية.

ويرجع أغلب الباحثين والدارسين في هذا المجال سببها إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهذا الأخير والمجتمع المدني، وما يترتب عنه من طغيان السلطة ونظامها، وتوغلها في ممارسة القهر والعنف حفاظاً على بقاءها في الحكم، وكذلك المصادر التي تستمد منها السلطة شرعيتها في الأنظمة السياسية العربية، هي مصادر تقليدية لا تعكس حقيقة الدولة الديمقراطية، التي تبنى على أسس عقلانية قانونية، وربما هذا ما أدى في النهاية إلى اهتزاز او انهيار الشرعية في تلك الأنظمة.

أهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في ان جوهر الشرعية هو الرضا والقبول المجتمعي بالسلطة. أي قبول الأغلبية العظمى من المحكومين(طوعاً وبمحض ارادتهم دون أي تأثير او ضغط خارجي كاستخدام القوة او الاكراه) بحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة. كما تعد الشرعية الضمان الأساسي لوجود السلطة وبقائها. وبالتالي فان أي نظام سياسي مهما تمتع بالقوة والسلطة فانه دون رضا شعبي بدرجة مقبولة يعتبر سلطة استبدادية من دون أي مسوغ ولذلك فان أي سلطة ومهما كانت قوتها ودرجة استبدادها بحاجة الى قبول وطني ورضا شعبي من كافة الشرائح الاجتماعية مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيراً وفاعلية.

كما ان الشرعية هاجس ملازم لأي نظام سياسي لكونها القوة التي يستند عليها النظام مقابل خصومه الآخرين وقد تستند المعارضة في مواجهتها للسلطة الحاكمة على نفي شرعيتها أو حتى التشكيك بشرعيتها أو الانتقاص منها وكلما شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الامني...الخ انعكس تأثيره سلباً على شرعية النظام وفقد جزءا من طاعة مواطنيه وربما يصل الامر لرفضهم له مما يقود الى انهيار شرعيته, والعكس صحيح أي كلما استقرت البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً تمتع النظام السياسي بالشرعية.

أهداف البحث

يهدف البحث الى رصد وتحليل أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية بوصفها أساس كل نظام سياسي, وكذلك تحليل النظام السياسي وأسباب فقدانه للشرعية, وبيان اهم الفرص والمعوقات امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية, ودراسة جهود هذه الأنظمة لإيجاد شرعية تتحلى بها, ومحاولة الحد من عمليات العنف التي تتصف بها هذه الأنظمة.

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في عجز الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق الشرعية بل والحفاظ على ما تبقى لها من الشرعية الثورية والوراثية التي حصلت عليها في السابق وقد نتج عن هذا ازدياد اعتماد هذه الأنظمة على اعمال العنف والقمع للحفاظ على بقائها.

كما ان تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية هو انعكاس لأزمة الشرعية بسبب فقر الانجاز وازدياد الوعي بالمشاركة, إذ إن آلية عمل الأنظمة السياسية تقوم على أساس تنظيم العمل السياسي بما يؤدي إلى إصدار القرارات السياسية وفق مبدأ التفاعل والمشاركة وهو ما يكسب النظام السياسي الشرعية التي تؤهله للقيام بمباشرة وظائفه وانجاز مهامه, أما في حالة عجز النظام السياسي من التلاؤم والتكيف مع الإطار المجتمعي والتغيرات التي تطرأ عليه أو جمود مؤسساته وبقائها مجرد مؤسسات شكلية وهمية وغير مؤهلة لتمرير أسهم القوى المختلفة والتعبير عن مطالب المجتمع، وهو بالتحديد ما يحصل في الأنظمة السياسية العربية التي لم تتمكن من بناء وتطوير مؤسسات سياسية حقيقية تعمل بشكل منفصل عن شخص الحاكم فضلاً عن عجزها في مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها افراد المجتمع.

وان شرعية الأنظمة السياسية العربية تأتي من قدرتها على تحقيق الانجازات الاقتصادية والانفتاح السياسي والتحول الديموقراطي ولهذا فكان لابد للأنظمة التي جاءت بعد التغيرات الاخيرة التي شهدتها المنطقة العربية ان تعمل على بناء شرعية جديدة تقوم على أُسس عقلانية قانونية لتتمكن من بناء انظمة سياسية تتماشى او تواكب التطور الذي يشهده العالم اليوم.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها وجود أزمة شرعية تعاني منها اغلب الأنظمة السياسية العربية وما يترتب عنها من اعمال عنف سواءاً من قبل النظام الحاكم للمحافظة على بقائه في السلطة او من قبل المحكومين لتغيير نظام الحكم القائم وابداله بنظام جديد اكثر احتواءاً واستجابة لمطالبهم.

وان ابرز الاسئلة التي تثيرها فرضية البحث هي:

1- ما هي اهم الفرص امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية؟

2- ما هي اهم المعوقات امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية ؟

منهجية البحث

لغرض التحقق من الفرضية السابقة وللإجابة على اسئلة البحث وصولاً الى الاستنتاجات ,اعتمد البحث على عدة مناهج معتمدة في دراسة النظم السياسية ومن أبرزها منهج التحليل النظمي لغرض تحليل وتبيان اهم الفرص والمعوقات امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية , وكذلك المنهج التاريخي والمنهج المؤسسي القانوني, ومنهج التحليل الوظيفي البنائي, والمنهج الاستقرائي.

هيكلية البحث

انتظم البحث الموسوم **بـ(**الفرص والمعوقات امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية**)** في مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

جاء المبحث الاول بعنوان (الفرص امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية)

في حين تناول المبحث الثاني:(المعوقات امام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية).

المبحث الأول

الفرص أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية

هناك العديد من العوامل او الدوافع التي تعد بمثابة روافد تعزيزية تتيح الفرص أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية ومنها:

أولاً: التطور في وسائل الاعلام والاتصال

ان ظهور وسائل الاعلام والاتصال الحديثة ومنها شبكات الانترنت, والهاتف النقال, والفضائيات..الخ, بما تمتلكه من أدوات تفاعلية جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة اذ أصبح للمُستقبِل القدرة على المشاركة النشطة الأكثر فاعلية في العملية الاتصالية، بحيث أصبح الجمهور يسعى للحصول على المعلومات واختيار المناسب منها، وتبادل الرسائل مع المرسل، بعدما كان دوره في السابق مجرد متلق للمعلومات.[1]

كما ان لوسائل الإعلام والاتصال دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة, حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة السياسية والجماهير وبين الجماهير انفسهم. ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام والاتصال في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام والاتصال في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي في الأنظمة السياسية العربية، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها هذه الوسائل داخل البناء الاجتماعي.[2]

وإن التطور في وسائل الاتصال والمعلومات له أثر كبير على التطور السياسي والديمقراطي في البلدان العربية, حيث اسهم هذا التطور في توفير مصادر مستقلة للمعلومات وكسر احتكار النظم الحاكمة للمعلومات, وهو ما كان يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتكريس طابعها السلطوي, واخفاء ممارساتها

([1]) مي العبدالله, الاتصال والديمقراطية, ط1, دار النهضة العربية, بيروت, 2005,ص186.

([2])عيسى عبد الباقي, وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي في الدول العربية, مركز أسبار للبحوث والدراسات, الرياض, 2012, ص44.

الاستبدادية, اذ بفضل التطور في وسائل الاتصال والمعلومات اصبح بإمكان اي شخص الاتصال بشخص اخر في الخارج والتحاور معه, وتبادل المعلومات بينهما بعيداً عن سيطرة الدولة.[1]

بالإضافة الى ذلك فان تطور وسائل الاعلام والاتصال يساعد في فتح الآفاق أمام بناء الشرعية للأنظمة السياسية العربية من خلال شبكات الانترنت, والهاتف النقال, والفضائيات...الخ, والتي تعمل على فتح الحوارات والنقاشات مثل مواقع التواصل الاجتماعي(الفيس بوك, التويتر, الانستكرام...الخ) والتي من خلالها يستطيع الافراد التعبير آرائهم في الحكام كما يمكنهم الاعتراض على تصرفاتهم الغير متوافقة مع رضا افراد المجتمع, كما انها تساعد صناع ومتخذي القرار في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة نتيجة توفر المعلومات لديهم عن طبيعة المجتمع وتوجهاته ازاء هذه القضية او تلك.[2]

مما تقدم نستنتج بأن التطور في وسائل الاعلام والاتصال الذي تشهده البلدان العربية يعد دافعاً رئيسياً يفتح المجال أمام بناء أنظمة حكم عربية ديمقراطية ويعزز شرعيتها.

ثانياً: الاتجاه نحو قيام دساتير بطرق ديمقراطية

إن الأهمية المتزايدة لعمليات الدسترة (قيام دساتير بطرق ديمقراطية) التي تشهدها البلدان العربية منذ انطلاق الحراك الاجتماعي والتحولات السياسية التي شهدتها الأنظمة العربية خلال السنوات الاخيرة. فما هو لافِت للنظر في سياق الحراك الاجتماعي العربي هو الاهتمام الواضح الذي اكتسبته وتبقى تكتسبه المسألة الدستورية في النقاشات العمومية سواء بداخل الدول التي انهارت نظمها السياسية, وتروم الى بناء نظم جديدة على فلسفة مغايرة مثل تونس ومصر ، أو بالنسبة للبلاد التي اعتمدت إصلاحات ضمن الاستمرارية، كما هو حال المغرب والأردن، أو التي تنتظر إدخال إصلاحات حين تتضح شروط حراكها وتكتمل في المستقبل، كما هو حال عموم بلاد الخليج العربي.[3]

وإن قيام دساتير بطرق ديمقراطية كان ذلك احد الدوافع الأساسية التي قادت لقيام الثورات العربية في الآونة الاخيرة, وذلك انطلاقاً من الصورة التي رُسمت وترسخت في اذهان المجتمعات العربية بان سيادة الشعوب العربية

([1]) حسنين توفيق إبراهيم ، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 349 ، آذار 2008, ص22.

([2]) بلاسم عدنان عبدالله, احمد فاضل حسين, وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة, بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية,, العدد الثاني,2013,ص24.

([3]) أحمد سعيد نوفل, الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية (حالة الأردن), مجلة التسامح, مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان, العدد43, 2013, ص191.

على نفسها، لا تتم إلا باعتماد دساتير ديمقراطية. ولذلك نرى في البلدان العربية التي شهدت تحولاً ديمقراطياً اول ما ركزت عليه الحكومات التي عقبت هذه الثورات في تحقيق مطالب شعوبها هو قيام دساتير بطرق ديمقراطية. ومن الامثلة على الدول العربية التي نشأت فيها الدساتير بطرق ديمقراطية العراق عام2005, تونس عام 2014, مصر عام 2014,...الخ.

وهناك علاقة ترابطية بين الدسترة أي بناء دساتير عربية ديمقراطية والتغيير المنشود على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي كل التجارب الديمقراطية الناجحة شكلت الدساتير الديمقراطية روافد مفصلية لتوطيد الديمقراطية وتوطين قيمتها في الثقافة السياسية للمجتمعات. فالدستور هو وثيقة لتنظيم ممارسة السلطة والتداول السلمي عليها وهو الذي يحدد حقوق وواجبات كل من الحكام والمحكومين، كما يشكل الدستور وعاء العقد الاجتماعي والسياسي الذي يجمع الحكام بالمحكومين، ويجعل العلاقة بين الطرفين واضحة، ومتوازنة، ومسؤولة، وغير مختلة لصالح طرف على حساب طرف آخر. لذلك، يشكل الحوار والتوافق والمشاركة الواسعة للمواطنين أحد آليات بناء الدساتير الجديدة في البلاد العربية، ومن ثم تمثل أقوم السبل وأنجعها للفعل في ديناميات التغيير في المنطقة العربية.[1]

فالمشاركة الواعية والمسؤولة للمجتمعات في التحاور حول الدساتير، وصياغة مضامينها، والتوافق على أحكامها ومقتضياتها، هي مسألة بالغة الأهمية في بناء الدساتير العربية الجديدة. غير أن المشاركة وحدها لا تكفي في بناء دساتير قادرة على التأثير في مسار التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية، بل تحتاج إضافة إلى ذلك، إلى وعي المضمون الديمقراطي للدساتير المرتقبة، أي وعي استراتيجية إعادة بنائها على مقومات ديمقراطية، وفي مقدمتها النص على التداول السلمي والديمقراطي السلطة، وإقرار وتطبيق فعلي لمبدأ الفصل بين السلطات، وتأكيد على الحقوق والحريات وضمان تطبيقها في الممارسة، وإقرار استقلال القضاء كسلطة وممارسة، واعتبار الشعب مصدر السلطات...الخ.[2]

وثمة علاقة تلازمية بين التوافق حول الدساتير والتحول التدريجي نحو الديمقراطية فهناك مجموعة من المتغيرات يجب توافرها لجعل الدّسترة رافعة للدّمقرطة ومعززة لها، لعل أهمها هو توفر دائرة واسعة من الحوار والتفاوض حول المواد المُراد تضمينها في وثيقة الدستور، وهو ما يعني حصول تعبئة شاملة وحقيقية حول عملية بناء الدستور، حيث يُشارك الجميع بشكل مباشر أو غير مباشر، بوعي ومسؤولية، في صياغة

([1]) أحمد بهاد الدين، كتابات حول الديمقراطية في مصر والوطن العربي والعالم،ط1, مركز الحضارة العربية, القاهرة, 2005,ص79.

([2]) عبدالقادر رزيق المخادمي, الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2007,ص182.

مضمون هذه المواد، التي ليست سوى مجموعة من القواعد التي ستحكم وتنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع. أما المتغير الثاني، فيتعلق بالنخبة القائدة لعملية الدسترة، والمسؤولة عن رعايتها وحمايتها في الممارسة. فكلما توفرت شروط النزاهة، والكفاءة، والقدرة في النخبة، التي يجب أن تكون قُدوة، ارتفع منسوب تأثير الدسترة إيجابياً في عملية التحول الديمقراطي والعكس صحيح، كلما كانت النخبة فاسدة، أو غير قادرة وغير مسؤولة، تعذر تأثير الدسترة إيجابياً في الانتقال إلى الديمقراطية.[1]

مما تقدم نستنتج ان التوجه نحو عمليات الدسترة (قيام دساتير بطرق ديمقراطية) التي تشهدها البلاد العربية هو احد العوامل الدافعة للانتقال نحو الديمقراطية, كما يعد أحد الفرص التي يمكن أن تساعد على قيام نظام حكم ديمقراطي يحظى بالشرعية لا سيما في الأنظمة السياسية العربية.

ثالثاً: التطور في مضامين الثقافة السياسية العربية باتجاه الديمقراطية

يعد التوافق بين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والبنية السياسية للنظام السياسي أمراً وضرورياً، فإرساء قواعد وأُسس الممارسة الديمقراطية يتطلب وجود ثقافة سياسية مشاركة تؤمن بالعمل الديمقراطي، ولذلك فإن تحليل طبيعة الثقافة السياسية العربية يؤدي إلى تحديد وفهم مواطن الضعف فيها، وانعكاس ذلك على العملية السياسية في الدول العربية.[2]

وهناك من يذهب الى تعريف الثقافة السياسية بأنها (مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي).[3]

في حين يرى الدكتور (كمال المنوفي) إن الثقافة السياسية (هي القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراد المجتمع على وفق ما يمتلكونه من قيم ومعتقدات ومدركات تجاه القضايا السياسية وطبيعة السلوك السياسي للنظام السياسي).[4]

([1]) عبد الفتاح ماضي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2003,ص24.

([2]) قاسم علوان سعيد, التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً, اطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين,2009,ص138.

([3]) فايد العليوي, الثقافة السياسية في السعودية,ط1, المركز الثقافي العربي, بيروت, 2012,ص13.

([4]) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 80 ، 1985 ، ص 67 .

اذ ان مصطلح الثقافة السياسية يدور حول تصور المجتمع للسلطة السياسية في البلاد, وحول قناعات الافراد إزاء شرعية النظام السياسي, ومدى احقيته في البقاء في سدة الحكم والمفاهيم التي تبلورت بشكل عام للمجتمع إبان تسنّم النظام السياسي حكم البلاد, والحقوق المكتسبة او الشرعية التي يتطلع اليها المجتمع, ونظرة المجتمع لهذه الحقوق باعتبارها حقاً مكتسباً أم حالة تفضيلية من نظامه السياسي, كما يعبر المصطلح عن مجموعة آراء افراد المجتمع تجاه السلطة التي تدير شؤونهم.[1]

وهناك ثلاثة انواع من الثقافات السياسية التي تسود المجتمعات البشرية وهي:

1- الثقافة السياسية الضيقة (التقليدية): يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بضيق الأفق والتفكير، حيث لا يوجد هناك ما يربط بينهم وبين النظام السياسي ، فضلا عن انه لا تتوفر لديهم معلومات بالقدر الكافي عنه، ويتسم وعيهم بالانعدام حول فهم وإدراك النظام السياسي من جهة وحول تأثيرهم والتزامهم بالنظام السياسي من جهة أخرى ، مما يعني انهم لا يؤثرون في العملية السياسية ولا يتأثرون بها.

2- الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة) : يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بإدراكهم الحسي بانهم أصبحوا جزء من النظام السياسي وبأنه يمتلك تأثيراً على حياتهم ورغم قد يكونون آراء سلبية كانت أم ايجابية حول العملية السياسية، واحساساً او تصوراً حول شرعية أو عدم شرعية النظام والسلطة السياسية إلا أن توجهاتهم إزاء المشاركة السياسية تتسم بالسلبية، ونظرتهم لدورهم السياسي تبقى نظرة تابعة تتأثر بأفعال الحكومة ولا تؤثر فيها.

3- الثقافة السياسية المشاركة: يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بقدرتهم على تطوير وعيهم الخاص بعملية المدخلات في المجتمع مما يسهل من مهمة انخراطهم في العملية السياسية، وهذا يدل على وعي الأفراد بنوعية المطالب الموجهة إلى النظام من جهة وإدراكهم بقدرة هذا النظام على الاستجابة لمطالبهم، وينبع هذا من إدراك الإفراد لحقوقهم السياسية، بمعنى أنهم يتأثرون بالعملية السياسية ويؤثرون فيها.[2]

إلا أنه هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور مضامين الثقافة السياسية العربية ومنها التطور في التعليم وزيادة عدد الخرجين كما هو مبين في الجدول رقم(1).

([1]) فايد العليوي, الثقافة السياسية في السعودية, مصدر سبق ذكره, ص14-15.

([2]) ابتسام محمد عبد, دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال, مجلة الدراسات الدولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد ,العدد35, 2008, ص137.

البلد	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات الاهلية	عدد الطلاب	عدد الخريجين سنوياً
تونس	32	19	360,000	60,000
العراق	33	8	397,784	50,000
البحرين	10	8	35,848	7,000
اليمن	21	13	300,000	28,000
الامارات العربية المتحدة	21	19	59,333	11,000
المغرب	18	4	419,885	17,000
السودان	35	7	500,000	20,000
لبنان	20	19	205,000	35,000
عمان	8	7	80,000	8,000
الكويت	5	4	34,560	6,800
قطر	7	6	15,500	3,000
السعودية	31	8	667,000	200,000
سوريا	15	10	282,484	40,000
مصر	35	15	2,800,000	343,500
فلسطين	15	13	196,625	10,000
الاردن	29	18	336,000	40,000
ليبيا	11	2	264,000	20,200
الجزائر	36	2	1,149,899	150,000

جدول رقم(1) يبين عدد الجامعات في الدول العربية وعدد الطلبة الدارسين والمتخرجين منها سنوياً وذلك حسب احصائيات برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2011.[1]

بالإضافة الى ذلك فقد شهدت في الآونة الاخيرة العديد من الأنظمة السياسية العربية تطوراً نحو الديمقراطية ولو بشكل بسيط فقد أصبح اختيار الحاكم في بعض الأنظمة السياسية العربية يتم بطريقة الانتخاب الحر المباشر بدلاً من طريقة الاستفتاء.

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي, تقرير المعرفة العربي للعام 2011, ص99 على الرابط
http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report/AKR2014_Full_Arb.PDF

مما تقدم يمكن القول بأن التطور في مضامين الثقافة السياسية العربية باتجاه الديمقراطية وما يرافقه من زيادة الوعي المجتمعي والتحولات السياسية الايجابية التي تشهدها البلاد العربية تعد بمثابة روافد تعزيزية تدعم قيام أنظمة سياسية عربية بطرق عقلانية قانونية تحظى بالشرعية.

رابعاً: الدعم الخارجي لقيام شرعية ديمقراطية

هناك العديد من العوامل الخارجية ذات التأثير الكبير في التطور السياسي والديمقراطي في البلدان العربية خلال العقدين الاخيرين, ومن بين هذه العوامل هي التحولات السياسية الكبرى التي حدثت بعد زوال الثنائية القطبية على اثر تفكك المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق) وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تهيمن على العالم, وكذلك ثورة المعلومات والاتصالات, وموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي, وتمدد المجتمع المدني العالمي او المنظمات الدولية غير الحكومية العابرة للحدود الدولية, وتنامي دور منظمات التمويل الدولية, واتساع نطاق ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وغيرها.[1]

كما ان الموجة الديمقراطية التي يشهدها العالم الآن والتي جعلت الديمقراطية بالأشكال المتعددة لتطبيقاتها هي النظام الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي, وخاصة ان هناك مجالاً واسعاً لتكييف التطبيق الديمقراطي مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب, والدليل على ذلك هو انتشار الديمقراطية في مناطق عديدة من العالم مختلفة اختلافاً بيّناً من حيث ثقافاتها, ودياناتها, وموروثها التاريخي, وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وإزاء هذا التحول على الصعيد العالمي لم تعد النظم العربية قادرة على تجاهل هذه الحقيقة, وخاصة مع تزايد الانتقادات الموجهة لهذه النظم باعتبارها تمثل استثناء في إطار موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي, مما أسهم في دفع بعضها الى التحرك على طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي وإن كان بأسلوب متعثر, أي يتقدم خطوة الى الأمام ويتراجع خطوة الى الخلف.[2]

بالإضافة الى ذلك فقد برز دور المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة من خلال تقديمها الدعم للبلدان التي تشهد تحولاً نحو الديمقراطية, وكذلك المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تربط مساعداتها المالية والفنية بالإصلاح والانفتاح الديمقراطي ومنعها عن النظم التي تنتهك فيها حقوق الإنسان وتمنع مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، وقد دأبت الدول الرأسمالية التي تمسك

[1] حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي,مصدر سبق ذكره,ص21.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي,مصدر سبق ذكره, ص22.

بزمام المعونة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل المجتمعات على النحو الذي تراه محققاً لمصالحها، وبهذا المعنى ظهر مفهوم المساعدة المشروطة، أي ربط تلك المساعدات بإجراء تحولات كيفية باتجاه الديمقراطية.[1]

وهناك ثلاث نقاط رئيسية تتعين الإشارة إليها بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية وهي:

1- إن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي قد تحول إلي إشكالية تواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية, أو يرجع ذلك إلي ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وهي سياسات لا تلقى قبولاً علي مستوي المواطن العربي الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية.[2]
2- أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية التحول هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مسانداً.
3- أن بعض العوامل الخارجية لعبت دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم التحول الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه لمنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول عانت من معضلة "عدم المصداقية".[3]

---

[1] نغم نذير شكر, التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر, مجلة الدراسات الدولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد48,نسيان 2011, ص14.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي, التحولات العالمية واشكاليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد 6, 2006,ص28.

[3] ستار الدليمي، تجربة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، الملف السياسي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد, العدد 9 ، 2005 ، ص 19.

مما تقدم نستنتج ان للعوامل الخارجية دور كبير في التطور السياسي والديمقراطي في البلدان العربية من خلال الدعم الذي تقدمه منظمة الامم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين والتي جعلت الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي. وبذلك يعد الدعم الذي يقدمه العامل الخارجي هو احد الفرص او الدوافع لقيام نظام حكم على أُسس عقلانية قانونية يحظى بالشرعية لا سيما في البلدان العربية.

خامساً: الانفتاح الاقتصادي(الليبرالية الاقتصادية)

في البداية يجب ان نعرف ما المقصود بالانفتاح الاقتصادي اذ يشير لفظ المصطلح إن الانفتاح هو عكس الانغلاق، وبالمعنى الاقتصادي يشير الى التوجه نحو اقتصاد السوق العالمية، والى فسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، بينما يشير الانغلاق الى عكس ذلك، كذلك يتضمن الانفتاح الاقتصادي السماح لرأس المال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي، وينطوي مفهوم الانفتاح على ما يوحي بأنه نوع من الاقتناع بين خيارات متعددة، على الرغم من أن الأخذ بهذه السياسة يشكل قناعة لدى الحكام اكثر مما يشكل مطلباً شعبياً، وتجدر الإشارة الى ان مفهوم الانفتاح الاقتصادي يرتبط بشكل أو بآخر بمبدأ أو سياسة الحرية الاقتصادية أو ما يعرف تحت شعار (دعه يعمل، دعه يمر)[1]، هذا المبدأ الذي ظهر

([1]) هي المقولة الشهيرة التي وضعها الفيزيوقراطي، فنست دي جورناي "Vincent de Gournay " تُلخص التوجهات الأولى لليبرالية بمحتواها الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذه المقولة الشهيرة استخدمها بعد ذلك آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم". والفيزيوقراطيون (الطبيعيون): هم مجموعة من الاقتصاديين في الربع الثالث من القرن الثامن عشر تشكلت على أيديهم الدعائم الأساسية للفكر الليبرالي، وسميت تلك الجماعة بهذا الاسم لأعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية, وكان أحد أعلامها وهو (ديبون دي نيمور) أصدر كتابا شهريا آنذاك يحمل اسم "حكومة الطبيعة" "physicoratie". كما يتجه الطبيعيون إلى المناداة بالحرية الاقتصادية ، أي بترك النشاط الاقتصادي حراً دون أي تدخل من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية . ولقد لخصت سياستهم في الجملة الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر"، ويقصد منها دع الأفراد يعملون بحرية ودع السلع تنتقل بحرية من بلد لآخر دون أي تدخل من جانب الدولة.

ويمكن تلخيص سياستهم الاقتصادية على النحو التالي :

1- الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يستمد قواعده من العناية الآلهية, وليس من صنع البشر.

2- ترك النشاط الاقتصادي حراً دون تدخل من جانب الدولة حتى يمكن تطبيق القوانين الطبيعية وتحقق الخير للأفراد والمجتمع ككل .

3- أن دور الدولة أنها حارسة للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شئون الأفراد إلا في أحوال استثنائية وفي مجالات محددة على سبيل الحصر مثل الاتجار بالمخدرات. إذ أن قيام الدولة بهذه الحماية وبتلك الأعمال العامة يبعث الطمأنينة في نفوس الأفراد وييسر تداول المنتجات، ويخفض من نفقات نقلها ، مما يساعد في زيادة الناتج الصافي الجماعي. عبد الهادي محمد والي, الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية,1989,ص2-3.

في العصور الوسطى على يد الفيزوقراطيون(الطبيعيون)، والذي يشير الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, ويحرص على أن يكون السوق حراً ينظم نفسه بنفسه، كما يدعم انفتاح الاسواق والتجارة الحرة ، على اعتبار أن الفرد ولد حراً، وبالتالي فإن له الحرية في أن يقوم بأي نشاط اقتصادي ولهذا السبب لا يمكن فصل حرية السوق عن الحرية السياسية والاجتماعية في الأنظمة الليبرالية.[1]

ولقد اختلفت الآراء حول ايجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادي فهناك من يراه مرادفاً لمبدأ الحرية الاقتصادية, وهناك من يراه تعبيراً عن اتجاه سياسي اكثر مما هو تعبيراً اقتصادياً في المعنى الدقيق, وهناك من يرى ان الانفتاح الاقتصادي هو (سياسية تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الانتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الايدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات).[2]

وهناك من يذهب الى تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه (مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي، ويتم ذلك في إطار استراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي).[3]

بالإضافة الى ذلك تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبرى في ظل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أصبحت عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع

([1]) عدنان داود العذاري, غسان طارق ظاهر, أثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة 1980–2011 دراسة قياسية, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة المثنى, العدد 5, 2012, ص188.

([2]) محمد علي سلامة, الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الاسكندرية, 2002,ص22.

([3]) عكرمة محمد زكي, عماد حسن مصطفى, أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في إجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة, مجلة بحوث مستقبلية, مركز الدراسات المستقبلية, كلية الحدباء الجامعة, المجلد3, العدد 1, الموصل, 2012, ص113.

قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.[1]

إذ إن إقامة نظام ليبرالي متماسك وراسخ في الدول العربية يجب ان يسبقه توافق وطني يلتزم به المجتمع بأكمله, على أن يكون نابعاً من قناعاته الحرة وتجاربه وتطلعاته. كما ان الليبرالية الاقتصادية في الدول العربية تساعد على تنشيط كافة القوى والأحزاب الفاعلة في المجتمع من أجل الوصول الى الحكم في ظل فرص متكافئة تحقق الرؤية الليبرالية الديمقراطية.[2]

مما تقدم يمكن القول بأن التوجه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي(الليبرالية الاقتصادية) في البلدان العربية يعد أحد أبرز الحلول لمواجهة الاوضاع المتردية التي تعاني منها مجتمعاتها. اذ يساعد الانفتاح الاقتصادي في زيادة النمو الاقتصادي لتلك الدول وتخفيض نسب الامية والقضاء عليها, وتخفيض مستويات البطالة, كما يساعد على حرية التنافس الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وإزالة العقبات أمام الاقتصاد بحيث تكون الحرية والمساواة في التنافس الاقتصادي حق لكل فرد في المجتمع. وهذا بدوره يعد أحد الفرص التي يمكن أن تساعد على قيام نظام حكم ديمقراطي يحظى بالشرعية لا سيما في الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الثاني

المعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية

هناك العديد من المعوقات او القيود التي تقف أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية ومنها:-

أولاً: القيم السلبية في الثقافة السياسية العربية

إن عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية ما تزال بحاجة ماسة الى تنمية الثقافة السياسية المرتبطة بتوطين الفكرة والرؤيا والمفهوم قبل الشروع بممارستها أو المنادة بتطبيقها لأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العربي هي ثقافة تقليدية، تجد جذورها القوية في التقاليد الموروثة القائمة على الطاعة والخضوع والامتثال القسري، وهذا كله يشكل عقبة كبيرة تقف بالضد من إقامة عملية اصلاح سياسي ديمقراطي صحيحة في العالم العربي. ولقد تأصلت هذه الثقافة في وجدان الحاكمين

([1]) عبد المالك بضياف, قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته, مجلة كلية العلوم الاسلامية, جامعة الموصل المجلد8, العدد15/1, 2014,ص700.

([2]) محمد ناجي االغطريفي, رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2006,ص13.

والمحكومين مؤيدين أم معارضين على حد سواء، فأسهمت الى حد كبير في جعل الثقافة السياسية العربية تتشبع بمضامين العنف والتسلط والاقصاء من جهة, والخضوع والخنوع والتبعية من جهة أخرى.[1]

إن الثقافة السياسية في المجتمعات العربية تعتبر من حيث بنيتها ومحتواها عاملاً أساسياً في تكريس ظاهرة التسلط والاستبداد، وهو ما يعني من الناحية العلمية عرقلة عملية التطور الديمقراطي ، إذ إن الديمقراطية ليست مجرد قوانين وإجراءات فحسب، ولكنها تتضمن إلى جانب ذلك وغيره قيماً ثقافية وسياسية اخرى مثل التسامح ، والاعتدال ، والمشاركة ، والقبول بالتعدد والاختلاف, والإيمان بالحلول الوسطى وبالطرق السلمية في حل الخلافات والصراعات, والإقرار بإمكانية التداول السلمي للسلطة ، إلا إن هناك ثمة مؤشرات عديدة تؤكد على ضعف القيم الديمقراطية في بنية الثقافة السياسية العربية، خاصة وإن هذه الثقافة قد تبلورت في ظل تراكم خبرات التسلط والاستبداد من المراحل السابقة، وبدلاً من إن تتجه النخب الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى تفكيك القيم التسلطية قامت بتكريسها من خلال احتكارها للسلطة والتأبيد فيها. مما أدى إلى نشر ثقافة الخضوع والطاعة والشك وعدم الثقة في السلطة السياسية العربية وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية وعدم دعم قيم الديمقراطية ومؤسساتها.[2]

كما ان الثقافة السياسية السائدة في الدول العربية هي أقرب ما تكون ثقافة سياسية ضيقة وثقافة سياسية تابعة، فالعلاقة التي تربط المواطن العربي بنظامه السياسي هي علاقة خضوع, إذ تؤثر هذه الأنظمة فيه من دون إن يكون للفرد أي تأثير في العملية السياسية في هذه الدول.[3]

كما إن للثقافة السياسية تأثيراً كبيراً على النظام السياسي بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام, إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، ولكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، ينمو ويتطور في ظله، ولا يمكن بناء بنية سياسية معينة خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع، ومن دون التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، يتعرض النظام السياسي للخطر ويتهدد بالسقوط، والتلاؤم بينهما شرط أساسي لاستقرار النظام السياسي, اذ ان التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية شرط ضروري لتأمين استمرار شرعية النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما، يتلكأ النظام وتهتز شرعيته ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك

([1]) مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 4، 1998,ص189.

([2]) قاسم علوان سعيد, التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً, مصدر سبق ذكره, ص145.

([3]) المصدر نفسه, ص140.

فانه لا يقصد بالتوافق ان يكون كاملاً ودائم لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل وانما يقصد به التوافق الذي يحقق قدراً الملائمة والاندماج بين الثقافة السياسية والبنية السياسية للمجتمع الذي تسود فيه.[1]

فالثقافة السياسية التي تقود إلى قيام نظام سياسي يحظى بالشرعية هي الثقافة التي تقوم على التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية السياسية والفكرية واحترام إرادة الأغلبية والمشاركة السياسية الفاعلة والشفافية وتكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني بين النظام والمجتمع وتشكل روابط عمودية بين النخب وجماهيرها بعيداً عن التسلط والاحتكار والإلغاء والتهميش. وهذه هي الثقافة التي يجب إن تسود في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا العربية.[2]

مما تقدم نستنتج بان قيام الثقافة السياسية العربية على أُسس تقليدية سلبية تتمثل بالخضوع والخنوع والتبعية والعنف والتسلط والاقصاء...الخ يشكل عقبة تقف أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية.

ثانياً: الآثار السلبية للاقتصاد الريعي

لقد مثلت سياسة الاقتصاد الريعي القائم على الثروة النفطية في العديد من البلدان ومنها العربية نقيضاً للتطور الديمقراطي ومصدراً اساسياً لتفشي الاستبداد والخضوع بفعل قدرة الدولة على التحكم في عائدات النفط وتوزيعها على المجتمع بالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها ان لم يستخدمها الاشخاص القابضين على السلطة في هذه الدول من اجل تحقيق مكاسب خاصة بعيداً
عن المصلحة الوطنية.[3]

إذ ان اعتماد البلاد في اقتصادها على ما تنتجه الارض من ثروات كالنفط سيخلق نظاماً اقتصادياً رخواً يعتمد على المبادلات وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية ولا بالزراعية، ومن ثم يترك الأثر السلبي الكبير الذي يعيق بناء الديمقراطية.[4]

([1]) عثمان الزياني, تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي, بحث منشور على شبكة (الانترنت), مركز الجزيرة للدراسات, بتاريخ 2015/4/21, تاريخ الزيارة 2015/10/12, ص5,على الرابط
studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404427.htm

([2]) حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص11.

([3]) عبد الرزاق فارس الفارس, الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 363 , 2009, ص179.

([4]) صالح ياسر, النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق, مؤسسة فريدريش إيبرت،بغداد,2013, ص4.

وبدلاً من أن يلعب الإيراد النفطي دوراً فاعلاً في النهوض والتقدم باتجاه بناء الدولة المدنية الديمقراطية أسوة بالدول المتحضرة كان عاملاً مهماً في زيادة حجم ودرجة الاستبداد والتسلط والطغيان من الحكام في كل النظم العربية.[1]

كما ان معظم الدول العربية النفطية كان الهدف الاساسي وراء اتباعها سياسة الاقتصاد الريعي هو توزيع عوائد النفط وتجنب فرض الضرائب على المواطنين مما حال دون تحول هذه الدول الى الحكم الديمقراطي ويظل عنصر المخاطرة يدور في حلقة مفرغة, ففي ظل غياب اي تسليم للسلطة الى اشخاص منتخبين ديمقراطياً يتم تأجيل فرض الضرائب على المواطنين وبذلك يتم اطالة وتكثيف الاعتماد على عوائد النفط وما يترتب عليها من مخاطر الاستمرار في تسييس الصناعة لمصالح القلة الحاكمة بعيداً عن المصلحة الوطنية التي تحتاج الى صياغة برامج تنموية هادفة تفضي الى اقامة اقتصادات حقيقية (غير ريعية).[2]

اذ ان حكومات الدول الريعية تستخدم عائدات النفط لتخفيف الضغوط الاجتماعية التي يمكن ان تواجهها اذ ان هذه الحكومات ستواجه محاسبة شديدة من قبل افراد المجتمع لولا اعتمادها على مثل هذه السياسات الريعية.[3]

كما ان سياسة الاقتصاد الريعي ينتج عنها الكثير من الآثار السلبية ومنها زيادة الانفاق العام وخفض الضرائب الذي يخفف او يسكت الاعتراضات الكامنة التي تسعى الى اقامة أنظمة حكم ديمقراطية تقوم على شرعية عقلانية قانونية لا سيما في الأنظمة السياسية العربية, كما ان ايرادات النفط تمنح الحكومات اموالاً كافية تستطيع بواسطتها ان تمنع او تعرقل تشكيل مؤسسات مجتمع مدني مستقلة عن الدولة للمطالبة بالحقوق السياسية والتي تعد شرطاً اساسياً في قيام أنظمة ديمقراطية في الدول العربية وتعزز من شرعيتها.[4]

بالإضافة الى ذلك فان اعتماد الدولة النفطية على الثروة النفطية افضى الى نشوء اقتصاديات مشوهة تقوم على الاستهلاك المفرط لهذه الثروة, اذ تعتمد اقتصاديات هذه الدول على الايرادات المالية التي يدرها بيع النفط في الاسواق العالمية مما يجعله عرضة للتقلبات التي تتعرض لها هذه الاسواق ففي حالة الانخفاض الحاد في اسعار النفط سيصيب الدولة بالعجز عن الايفاء بمتطلبات الانفاق مما يولد مشكلات

---

(1) مجموعة مؤلفين, النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت, 2007, ص74.

(2) شاكر عبدالكريم فاضل, الآثار السياسية للثروة النفطية, محاضرة معتمدة في مادة انظمة الحكم العربية, قسم العلوم السياسية, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة ديالى. القيت على المرحلة الثالثة للعام الدراسي2015-2016.

(3) المصدر نفسه.

(4) عبد الرزاق فارس الفارس, الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون, مصدر سبق ذكره, ص179.

اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة.[1]كما ان استئثار الدولة بالثروة النفطية يمنح السلطة السياسية والماسكين عليها اداة فاعلة لضمان استمراريتها وشرعيتها عن طريق وسائل منها شراء الولاءات السياسية في الداخل والخارج, وتغليب المحسوبية والقرابة في توزيع الثروة, وهو بدوره يشكل قيداً او عارض أمام بناء أنظمة حكم ديمقراطية تقوم على شرعية عقلانية قانونية لا سيما في الأنظمة السياسية العربية.[2]

مما تقدم يمكن القول بأن سياسة الاقتصاد الريعي التي تتبعها بعض الحكومات العربية تشكل عائقاً أمام بناء أنظمة سياسية عربية تقوم على أُسس عقلانية قانونية تتمتع بالشرعية. ولبناء دولة مدنية ديمقراطية لابد من احداث تغيير في شكل النظام السياسي ولا يتحقق ذلك الا من خلال تجاوز الطابع الريعي الذي تعتمده الحكومة في اقتصادها وتقليص الاعتماد الكلي على الإيراد النفطي ضمن ميزانية الدولة والتي تكون من خلاله المسيطر الوحيد لإعالة الفرد مما يخلق نظاماً اقتصادياً رخواً يؤثر في عمليات التحول الديمقراطي في البلاد.

ثالثاً: نسب الامية العالية

تعد مشكلة الأمية من أهم العقبات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، وهي أهم مظهر من مظاهر التخلّف الانساني الذي تعيش فيه هذه المجتمعات فقد اشارت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) إن عدد الأميين في المنطقة العربية، في عام 2013 بلغ حوالي(97.2) مليون شخص من أصل حوالي (370) مليون نسمة، أي نسبة (27.9%) من مجموع السكان. ودقت المنظمة ناقوس الخطر بسبب تزايد عدد الأميين بين الشعوب العربية. وأكدت على ضرورة إعادة النظر في الجهود المبذولة منذ اكثر من نصف قرن للحد من هذه الظاهرة التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات العربية.[3]

وتعود ظاهرة تفشي الامية في البلاد العربية الى اسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومنها:

1- عدم جدوى او فشل الاجراءات التي تتخذ بشأن مكافحة الامية وتعليم الكبار في البلاد العربية.

2- قلة التخصيص المالي لقطاع التعليم في العديد من البلدان العربية.

3- الزيادة السكانية الكبيرة في البلاد العربية.

4- تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخل في معظم الاسر العربية.

([1]) حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 103، 1987,ص70.

([2]) شاكر عبدالكريم فاضل, الآثار السياسية للثروة النفطية, مصدر سبق ذكره.

([3]) نقلاً عن سميح محمد مسعود, تحديات التنمية العربية,ط1, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص66.

5- عجز معظم الحكومات العربية عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتربوية.

6- عدم ربط التنمية الثقافية والاجتماعية في البلاد العربية بالتنمية التربوية والتعليمية.

كما ان انخفاض مستوى التعليم وازدياد نسب الامية في البلدان العربية لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تمكين جميع افراد المجتمع من الحصول على وسائل وفرص العيش الحر الكريم وعلى رأسها التعليم. اذ ان هذه المشكلة تتطلب الوقوف على حيثياتها وتحليلها واسسها وفهم وتحديد التداعيات التي تترتب عليها من حيث الاخفاق في معالجة الامية والعمل على رفع مستوى التعليم في البلدان العربية, اذ تشكل الامية عقبة تعوق تقدم الفرد وتعطل تطور المجتمع في مختلف النواحي وتقف حجر عثرة أمام تحقيق اهداف الفرد والمجتمع, وقد باتت الامية وتدني مستويات التعليم في البلدان العربية تمثل مشكلة حقيقية بسبب التغيرات والتطورات الاجتماعية الحديثة والسريعة والتي تجعل حياة الفرد الامي في المجتمع المعاصر شديدة الصعوبة, وليس الامي فحسب بل حتى ان الذي يحصل على التعليم ولكن بصورة غير موفقة او غير صحيحة مما يؤدي الى بروز مشكلات تربوية وثقافية واقتصادية وسياسية مستعصية يعاني منها المجتمع ككل.[1]

ورغم التطور الذي حصل في مجال التعليم في البلدان العربية والخطوات الواسعة في هذا المجال بعد منتصف القرن العشرين إلا ان هناك معوقات كثيرة في تلك البلدان سواء من حيث نوعية التعليم او المناهج واساليب التعليم ومن حيث الدراسة النظامية والفروق في مستويات التعليم...الخ, وبهذا فقد اصبحت مشكلة الامية في البلدان العربية خطيرة جداً.[2] وكما توضحه الاشكال والجداول الآتية:



(1) فيصل محمد عليوي, مشكلة التعليم في الوطن العربي العراق انموذجاً, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, كلية الآداب، جامعة واسط, المجلد 7, العدد 18, 2015,ص331.

(2) فيصل محمد عليوي, مشكلة التعليم في الوطن العربي العراق انموذجاً, مصدر سبق ذكره, ص332.

الشكل رقم(1) يبين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (من 15 سنة فما فوق) في البلدان العربية للمدة 2005-2010 حسب احصائيات البنك الدولي[1]

البلد	نسبة الامية
موريتانيا	% 48
اليمن	% 36
السودان	% 31
المغرب	% 28
مصر	% 26
العراق	% 20
الجزائر	% 19
سوريا	% 19
تونس	% 18
ليبيا	% 16
الاردن	% 7
لبنان	% 6
الامارات العربية المتحدة	% 5
السعودية	% 5
عُمان	% 4
البحرين	% 4
الكويت	% 3
فلسطين	% 3
قطر	% 2

جدول رقم(2) يبين نسب الامية في الدول العربية لعام 2013 حسب احصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)[2]

([1]) البنك الدولي, معدل الإلمام بالقراءة والكتابة, بيانات منشورة على شبكة (الانترنت) على موقع البنك الدولي تاريخ الزيارة 2015/12/3, على الرابط

http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS/countries/1W?display=default

([2]) نسبة الامية في الدول العربية لعام 2013, بيانات احصائية منشورة على شبكة (الانترنت) , موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو), تاريخ الزيارة 2015/12/5, على الرابط

http://www.alecso.org/site/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8% A/html.

مما تقدم يمكن القول ان تفشي ظاهرة الامية وعلى نطاق واسع في الدول العربية وما ينتج عنها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع تشكل عائقاً أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية.

رابعاً: غياب أو ضعف تطبيق مبدأ سيادة القانون

يقصد بمبدأ سيادة القانون هو وجود قانون يحكم كافة تصرفات الأفراد والسلطة وأنه لكي يكون تصرف السلطة مشروعاً ومقبولاً فانه يجب أن يتطابق مع حكم القانون ، فحكم القانون هو الذي يسود وهو الذي تخضع له كافة تصرفات السلطة والأفراد.

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم فمنهم من يذهب الى تعريفه بأنه(خضوع المواطنين والدولة بكافة سلطاتها ومؤسساتها وإداراتها وموظفيها كافة من جميع المراتب للقانون المطبق في البلاد ، دون أن يكون هناك امتياز لأي أحد أو استثناء من تطبيق حكم القانون عليه بسبب المنصب أو الدين أو الثروة وغير ذلك ، أي بدون تمييز من خارج النص القانوني ذاته).[1]

في حين يذهب الدكتور (نعمان احمد الخطيب) الى القول بأن مبدأ سيادة القانون يعني (خضوع كل من الحاكم والمحكوم للقانون ليرد أي منهما الى جادة الصواب كلما خرج عن حدود القانون عمداً او تقصيراً, وذلك عن طريق الرقابة على اعمالهم خاصة الادارة باعتبارها سلطة عامة وما يترتب على ذلك من بطلان تقرره الجهة المختصة).[2]

إن ما تعانيه النظم السياسية العربية، هو وجود الحكم المطلق او شبه المطلق، كما تعاني من غياب أو ضعف تطبيق مبدأ سيادة القانون, اذ ان العمل وفق هذا المبدأ يكاد يكون ضعيفاً او معدوماً في هذه الأنظمة, فالقانون موجود ولكن هذا القانون لا يحترم من قبل السلطة، كما إن هذه السلطة تحتكر تعديل وتغيير هذا القانون. فعلى الرغم من أن كل الدساتير العربية تنص على أن السيادة للقانون, وان القانون فوق الجميع, إلا ان واقع الحال في البلدان العربية يشير الى غير ذلك وان القانون هو فوق الشعب وليس فوق السلطة الحاكمة.

فالأفراد يطيعون القانون الذي تضعه سلطة شرعية. إلا أن طاعة الأفراد لا تكون مصدراً لقانونية القاعدة فموافقة الأفراد لا تخلق القاعدة القانونية بل تقوي نفاذها, فالقاعدة القانونية توجد لأنها صحيحة وتكون قوية النفاذ(ناجعة) لأنها مطاعة, وهي مطاعة لأنها تصدر عن سلطة شرعية. وإذا كان رضاء الأفراد ليس مصدراً لصحة القاعدة القانونية وبالتالي لوجودها, مع هذا فإنه يكون شرطاً ضرورياً لنفاذ صحة القانون, فما العبرة

([1]) عبد الفتاح ساير, القانون الدستوري (النظرية العامة للمشكلة الدستورية– ماهية القانون الدستوري الوضعي),ط2, دار الكتاب العربي, القاهرة, 2004,ص32.

([2]) نعمان احمد الخطيب, الوجيز في النظم السياسية,ط2,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان, 2011, ص189.

بقوانين صحيحة لكنها لا تطاع او مزعزعة الطاعة. وذا كانت العلاقة بين السلطة والقاعدة القانونية هي اساس صحتها أي وضعيتها, فإن العلاقة بين السلطة وجمهور الأفراد هي أساس شرعيتها.[1]

فالقانون لا يطاع أو ان طاعته ومشروعيته تكون محل شك, إذا كانت شرعية السلطة التي تضعه محل شك ايضاً. فلكي يطبق ويحترم القانون يجب ان يكون مصدره معروفاً وموافقاً عليه, أي ان تكون السلطة التي تضعه شرعية, فالسياسة والقانون لا يمكن ان يفترقا. فما يعطي الحياة والديمومة هو شرعية السلطة التي تضعه وحسن اختيار ووضوح سياساتها التشريعية.[2]

اذ يعد مبدأ المشروعية أو سيادة القانون الضمان الحيوي والأساسي لحقوق الأفراد وحرياتهم, غير أنه لا يكفي النص في الدساتير والتشريعات على هذا المبدأ ، إذ يتعين أن تتحقق سيادة القانون واقعاً وفعلاً, وإن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها في الوقت ذاته تعد الأساس الوحيد لمشروعية السلطة.[3]

مما تقدم يمكن القول أن العمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون في أي نظام سياسي هو من الشروط الداعمة والمكملة لقيام نظام سياسي ديمقراطي يتمتع بالشرعية, كما ان غياب أو ضعف تطبيق هذا المبدأ يشكل عائقاً أمام قيام أنظمة حكم ديمقراطية تتمتع بالشرعية لا سيما في الأنظمة السياسية العربية.

خامساً: غياب مبدأ الفصل بين السلطات أو ضعفه

يرجع هذا المبدأ في جذوره إلى الفكر الإغريقي وتحديداً إلى آراء أفلاطون ، وأرسطو إلا إنه يعتبر الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو المنظر الأساسي لمبدأ الفصل بين السلطات في كتابه روح القوانين الذي أصدره عام 1748, باعتباره سلاحاً من اسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت قائمة على تركيز السلطات, ووسيلة من وسائل التخلص من السلطة المطلقة للملوك. اذ ان الهدف من طرح هذا المبدأ هو منع التعسف والاستبداد بالسلطة وعدم الجمع بين السلطات في يد واحدة والعمل على توزيع هذه السلطات وتوازنها والتعاون فيما بينها، بما يمكن الدولة من أداء دورها في المجتمع الذي تحكمه.[4]

---

[1] منذر الشاوي, تأملات في فلسفة حكم البشر, ط1, دار الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد 2013, ص97.

[2] المصدر نفسه, ص119.

[3] احسان حميد المفرجي, واخرون, النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق,ط2, كلية القانون جامعة بغداد,(د:ت),ص63.

[4] حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ،دار وائل للطباعة والنشر، عمان, 2001, ص52-53.

اذ إن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى توزيع وظائف الدولة على السلطات الثلاث (التشريعية, والتنفيذية, والقضائية) ، فتمارس الأولى مهمة التشريع ، وتمارس الثانية مهمة التنفيذ ، وتمارس الثالثة مهمة القضاء ، فتختص كل سلطة من هذه السلطات بالمهام الموكلة إليها ، الأمر الذي يؤدي إلى إجادة كل سلطة لعملها وإتقانه.[1]

بالإضافة الى ذلك فإن جوهر مبدأ الفصل بين السلطات، هو تنظيم العلاقة بين السلطات في النظام السياسي لمنع استبداد سلطة بأخرى او التدخل في شؤنها, كما ان الفصل الذي قصده مونتسكيو، لم يكن يقصد به الفصل التام بين هذه السلطات ، وإنما قصد به هو الفصل القائم على وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بينها ، بحيث إذا ما حاولت أحدى هذه السلطات الاستبداد أمكن لغيرها من السلطات إن تردعها وتوقفها عند حدودها.[2]

كما ان كل الدساتير العربية تُظهر وتنص على التوازن بين السلطات إلا ان واقع الحال يشير إلى غياب هذا المبدأ ويشير إلى سيطرة السلطة التنفيذية التي هي بالأساس سلطة الحاكم أو رئيس الدولة وامتدادها على بقية السلطات ، اذ إن تركيز السلطة في يد سلطة واحدة وهي (السلطة التنفيذية) هو ابرز ما تتميز به النظم السياسية العربية, إذ تميل القيادات السياسية في الدول العربية إلى ذلك.

مما تقدم يمكن القول إن مبدأ الفصل بين السلطات هو أحد الأسس التي يستند عليها قيام نظام سياسي عقلاني يتمتع بالشرعية ، فلا يمكن تصور قيام نظام سياسي يحظى بالشرعية في ظل سيطرة سلطة على كل السلطات وتحكمها في إدارة الدولة بعيداً عن المشاركة مع السلطات الاخرى. ولذلك فأن غياب هذا المبدأ او ضعفه في الأنظمة السياسية العربية يشكل عائقاً أمام بناء أنظمة حكم عربية ديمقراطية تتمتع بالشرعية.

الخاتمة

تعاني الأنظمة السياسية العربية جملة من الأزمات التي تشكل تحديات أمام استمرار واستقرار أنظمتها السياسية، اذ شهدت الأنظمة السياسية العربية العديد من الأزمات متعددة الأبعاد والزوايا كالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ومن بين أهم وأبرز الأزمات السياسية، التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية التي الأزمة الرئيسية في الأنظمة السياسية العربية.

كما ان الشرعية هاجس ملازم لأي نظام سياسي لكونها القوة التي يستند عليها النظام مقابل خصومه الآخرين وقد تستند المعارضة في مواجهتها للسلطة الحاكمة على نفي شرعيتها أو حتى التشكيك بشرعيتها أو الانتقاص منها وكلما شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او

([1]) شمران حمادي ، النظم السياسية ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، 1966،ص62.

([2]) نعمان احمد الخطيب, الوجيز في النظم السياسية, مصدر سبق ذكره, ص184.

الامني...الخ انعكس تأثيره سلباً على شرعية النظام وفقد جزءا من طاعة مواطنيه وربما يصل الامر لرفضهم له مما يقود الى انهيار شرعيته, والعكس صحيح أي كلما استقرت البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً تمتع النظام السياسي بالشرعية.

لذلك فأن بقاء النظام السياسي مرهون بمدى شرعيته فكلما كانت مؤسساته تعمل بشكل طبيعي وتنفذ مطالب الشعب وتعمل السلطات الثلاثة (التشريعية ,التنفيذية ,القضائية) بشكل منفصل وبدون تدخل من أي سلطة باختصاص سلطة اخرى تزداد شرعيته, والمقصود بالفصل هنا ليس الفصل التام وانما هو الفصل القائم على التعاون والرقابة المتبادلة بينها، بحيث إذا ما حاولت أحدى هذه السلطات الاستبداد أمكن لغيرها من السلطات إن تردعها وتوقفها عند حدودها.

ومما تقدم يمكن القول بأنه هناك العديد من الفرص هناك العديد من العوامل او الدوافع التي تعد بمثابة روافد تعزيزية تتيح الفرص أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية وبالمقابل هناك العديد من المعوقات او القيود التي تقف أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية.

Conclusion:

Arab political systems are facing a range of crises that pose challenges to the continuity and stability of their political systems. These systems have witnessed multiple crises in various dimensions, including economic, social, and political crises. One of the most significant political crises that hinder the progress of political systems is the crisis of legitimacy, which is the main challenge in Arab political systems.

Legitimacy is a constant concern for any political system, as it is the power on which the system relies against its opponents. Opposition forces often question or undermine the legitimacy of the ruling authority. Whenever a country experiences political, economic, social, or security instability, its impact negatively affects the legitimacy of the system, leading to a loss of obedience from its citizens and possibly even their rejection, which can result in the collapse of its legitimacy. Conversely, when a country achieves political, economic, social, and security stability, the political system enjoys legitimacy.

Therefore, the survival of a political system depends on its legitimacy. The more its institutions operate normally and fulfill the demands of the people, and the three powers (legislative, executive, and judicial) work separately without interference from other powers, the more legitimacy it gains. By separation, it is meant that they cooperate and mutually supervise each other so that if one of these powers tries to become oppressive, the other powers can restrain it and prevent it from exceeding its boundaries.

المصادر والمراجع

1.ابتسام محمد عبد, دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال, مجلة الدراسات الدولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد ,العدد35, 2008.

2.احسان حميد المفرجي, واخرون, النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق,ط2, كلية القانون جامعة بغداد,(د:ت).

3.أحمد بهاد الدين، كتابات حول الديمقراطية في مصر والوطن العربي والعالم،ط1, مركز الحضارة العربية, القاهرة، 2005.

4.أحمد سعيد نوفل, الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية (حالة الأردن), مجلة التسامح, مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان, العدد43, 2013.

5.بلاسم عدنان عبدالله, احمد فاضل حسين, وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة, بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية,, العدد الثاني,2013.

6.حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 103 ،1987.

7.حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ،دار وائل للطباعة والنشر، عمان, 2001.

8.حسنين توفيق إبراهيم ، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 349 ، آذار 2008.

9.حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

10. ستار الدليمي، تجربة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، الملف السياسي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد, العدد 9 ، 2005.

11. سميح محمد مسعود, تحديات التنمية العربية,ط1, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, 2010.

12. شاكر عبدالكريم فاضل, الآثار السياسية للثروة النفطية, محاضرة معتمدة في مادة أنظمة الحكم العربية, قسم العلوم السياسية, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة ديالى. القيت على المرحلة الثالثة للعام الدراسي2015-2016.

13. شمران حمادي ، النظم السياسية ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، 1966.

14. صالح ياسر, النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق, مؤسسة فريدريش إيبرت،بغداد,2013.مجموعة مؤلفين, النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت, 2007.

15. عبد الرزاق فارس الفارس, الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون, مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 363 , 2009.

16. عبد الفتاح ساير, القانون الدستوري (النظرية العامة للمشكلة الدستورية- ماهية القانون الدستوري الوضعي),ط2, دار الكتاب العربي, القاهرة, 2004.

17. عبد الفتاح ماضي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2003.

18. عبد المالك بضياف, قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته, مجلة كلية العلوم الاسلامية, جامعة الموصل المجلد8, العدد15/1, 2014.

19. عبد الهادي محمد والي, الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية,1989.

20. عبدالقادر رزيق المخادمي, الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2007.

21. عدنان داود العذاري, غسان طارق ظاهر, أثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة 1980–2011 دراسة قياسية, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة المثنى, العدد 5, 2012.

22. عكرمة محمد زكي, عماد حسن مصطفى, أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في إجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة, مجلة بحوث مستقبلية, مركز الدراسات المستقبلية, كلية الحدباء الجامعة, المجلد3, العدد 1, الموصل, 2012.

23. عيسى عبد الباقي, وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي في الدول العربية, مركز أسبار للبحوث والدراسات, الرياض, 2012.

24. فايد العليوي, الثقافة السياسية في السعودية,ط1, المركز الثقافي العربي, بيروت, 2012.

25. فيصل محمد عليوي, مشكلة التعليم في الوطن العربي العراق انموذجاً, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, كلية الآداب، جامعة واسط, المجلد 7, العدد 18, 2015.

26. قاسم علوان سعيد, التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً, اطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين,2009.

27. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 80 ، 1985.

28. محمد علي سلامة, الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الاسكندرية, 2002.

29. محمد ناجي االغطريفي, رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2006.

30. منذر الشاوي, تأملات في فلسفة حكم البشر, ط1, دار الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد 2013.

31. مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 4، 1998.

32. مي العبدالله, الاتصال والديمقراطية, ط1, دار النهضة العربية, بيروت, 2005.

33. نعمان احمد الخطيب, الوجيز في النظم السياسية,ط2,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان, 2011.

34. نغم نذير شكر, التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر, مجلة الدراسات الدولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد48,نسيان 2011.ثامر كامل محمد الخزرجي, التحولات العالمية واشكاليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد 6, 2006.

35. برنامج الامم المتحدة الانمائي, تقرير المعرفة العربي للعام 2011, ص99 على الرابط http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report/AKR2014_Full_Arb.PDF

36. عثمان الزياني, تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي, بحث منشور على شبكة (الانترنت), مركز الجزيرة للدراسات, بتاريخ 2015/4/21, تاريخ الزيارة 2015/10/12, ص5,على الرابط
.studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404421

37. البنك الدولي, معدل الإلمام بالقراءة والكتابة, بيانات منشورة على شبكة (الانترنت) على موقع البنك الدولي تاريخ الزيارة 2015/12/3, على الرابط
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS/countries/1W?display=defaul

38. نسبة الامية في الدول العربية لعام 2013, بيانات احصائية منشورة على شبكة (الانترنت) , موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو), تاريخ الزيارة 2015/12/5, على الرابط
http://www.alecso.org/site/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8% A/html7.htm

Sources and references:

1. Ibtisam Muhammad Abd, The Role of Political Culture in Shaping National Identity in Iraq Before and After the Occupation, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 35, 2008.
2. Ihsan Hamid Al-Mafarji, and others, The General Theory of Constitutional Law and the Constitutional System in Iraq, 2nd Edition, College of Law, University of Baghdad, (D: T).
3. Ahmed Bahad El-Din, Writings on Democracy in Egypt, the Arab World and the World, 1st Edition, Center for Arab Civilization, Cairo, 2005.
4. Ahmed Saeed Nofal, Constitutions and the Requirements for Change in Arab Countries (Jordan's Case), Tolerance Journal, Ramallah Center for Human Rights Studies, Issue 43, 2013.
5. Balassem Adnan Abdullah, Ahmed Fadil Hussein, Modern Media and its Impact on Public Opinion, the Guarantor of the Legitimacy of the Authority, research published in the Journal of Legal and Political Sciences, second issue, 2013.
6. Hazem El-Beblawi, The Rentier State in the Arab World, The Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 103, 1987.
7. Hafez Alwan Hammadi Al-Dulaimi, Political Systems in Western Europe and the United States of America, Dar Wael for Printing and Publishing, Amman, 2001.
8. Hassanein Tawfiq Ibrahim, External Factors and Their Impact on Democratic Development in the Arab World, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 349, March 2008.
9. Hussein Alwan, The Problem of Building Political Culture in the Arab World, 1st Edition, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2009.
10. Sattar Al-Dulaimi, The Experience of Political Reform in the Arab World, The Political File, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 9, 2005.

11. Samih Muhammad Masoud, The Challenges of Arab Development, 1st Edition, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, 2010.
12. Shaker Abdel-Karim Fadel, The Political Effects of Oil Wealth, an accredited lecturer in the subject of Arab governance systems, Department of Political Sciences, College of Law and Political Sciences, University of Diyala. Thrown on the third stage of the academic year 2015-2016.
13. Shamran Hammadi, Political Systems, National Printing and Publishing Company, Baghdad, 1966.
14. Saleh Yasser, The Rentier System and Building the Impossible Bilateral Democracy, the Case of Iraq, Friedrich Ebert Foundation, Baghdad, 2013. A group of authors, Oil and Tyranny, the Political Economy of the Rentier State, Institute for Strategic Studies, Beirut, 2007.
15. Abd al-Razzaq Faris al-Faris, The economic and social repercussions of the oil boom on the countries of the Cooperation Council, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 363, 2009.
16. Abdel Fattah Sayer, Constitutional Law (The General Theory of the Constitutional Problem - What is Positive Constitutional Law), 2nd edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 2004.
17. Abdel Fattah Madi and others, Entrances to the Transition to Democracy, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2003.
18. Abdul Malik Bidiaf, Measuring Arab Economic Integration and Analyzing Its Mechanisms, Journal of the College of Islamic Sciences, University of Mosul, Volume 8, Issue 1/15, 2014.
19. Abdel-Hadi Mohamed Wali, Economic Openness between Theory and Practice, University Knowledge House, Alexandria, 1989.
20. Abdul Qadir Raziq Al-Makhademy, Democratic Reform in the Arab World between National Decision and Constructive Chaos, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, 2007.
21. Adnan Daoud Al-Athari, Ghassan Tariq Zaher, The Impact of Economic Openness on the Value of Malaysia's Gross Domestic Product for the Period 1980-2011 Econometric Study, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Al-Muthanna University, Issue 5, 2012.
22. Ikrimah Muhammad Zaki, Imad Hassan Mustafa, The Impact of Agricultural Economic Openness on the Total Agricultural Product in Selected Arab Countries, Future Research Journal, Center for Future Studies, Al-Hadbaa University College, Volume 3, Issue 1, Mosul, 2012.
23. Issa Abdel-Baqi, Media and Democratic Transformation in the Arab Countries, Asbar Center for Research and Studies, Riyadh, 2012.
24. Fayed Al-Alewi, Political Culture in Saudi Arabia, 1st Edition, Arab Cultural Center, Beirut, 2012.
25. Faisal Muhammad Aliwi, The problem of education in the Arab world, Iraq as a model, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, College of Arts, University of Wasit, Volume 7, Issue 18, 2015.

26. Qassem Alwan Saeed, Democratic Transformation in the Arab World, Researching the Possibility of Peaceful Devolution of Power, Ph.D. thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2009.
27. Kamal Al-Menoufi, Political Culture and the Crisis of Democracy, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 80, 1985.
28. Muhammad Ali Salama, Economic Openness and its Social Effects on the Family, Dar Al-Wafaa for the World of Printing and Publishing, Alexandria, 2002.
29. Muhammad Naji Al-Aghtarifi, The Liberal Current's Vision of the Future of Democracy in Egypt, Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2006.
30. Munther Al-Shawi, Reflections on the Philosophy of Human Ruling, 1st Edition, Dar Al-Zakira for Publishing and Distribution, Baghdad 2013.
31. Maha Abdul Latif Al-Hadithi, Obstacles to Building a Participatory Political Culture in the Third World, Journal of Strategic Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 4, 1998.
32. May Al-Abdullah, Communication and Democracy, 1st Edition, Arab Renaissance House, Beirut, 2005.
33. Noman Ahmed Al-Khatib, Al-Wajeez in Political Systems, 2nd Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2011.
34. Nagham Nazir Shukr, Current Transformations in the Contemporary Arab System, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 48, Nesyan 2011. Thamer Kamel Muhammad Al-Khazraji, Global Transformations and Problems of Political Reform in the Arab World, Political and International Journal, College of Political Science , Al-Mustansiriya University, Issue 6, 2006.
35. United Nations Development Programme, Arab Knowledge Report 2011, pg. 99, available at http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report. /AKR2014_Full_Arb.PDF
36. Othman Al-Zayani, Renewing Political Culture as an Introduction to Democratic Building in the Arab Spring Countries, research published on the Internet, Al-Jazeera Center for Studies, on 4/21/2015, the date of the visit 10/12/2015, p. 5, at the link
studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404421.
37. World Bank, Literacy rate, data published on the Internet on the World Bank website, date of visit 3/12/2015, at the link
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS/countries/1W?display=defaul
39. The illiteracy rate in the Arab countries for the year 2013, statistical data published on the Internet, the website of the Arab Organization for Education, Culture and Science (ALECSO), date of visit 5/12/2015, at the link :
http://www.alecso.org/site /%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8% A/html7.htm